# الفصل الأول

## سقوط النشأة السلطوية للأحزاب

وبانهيار الحزب الوطنى الديمقراطى أثناء ثورة 25 يناير مع حالة الضعف العام للحياة الحزبية المصرية فى تجربتها الثانية منذ انطلاقها فى 1976 حتى 25 يناير 2011 فإن النشأة الفوقية السلطوية للأحزاب السياسية المصرية تكون هى الأخرى قد انهارت تمامًا؛ حيث نشأت الأحزاب بقرار سياسى من رئيس الجمهورية ثم من النظام الحاكم من خلال لجنة الأحزاب، ولقد كان فشل هذه الأحزاب فى أداء وظائفها تجاه الدولة والمجتمع أحد أهم أسباب انهارها وانهيار النظام السياسى الحاكم .فى هذا السياق، تأتى هذه الدراسة محاولة استكشاف مستقبل عملية التحول الديمقراطى فى مصر، والتى بدأت مع صدور قانون الأحزاب السياسية فى يونيو 1977، والذى كان مؤشرًا على بداية مرحلة التعدد الحزبى المقيد (١٩٧٧-٢٠١١) ولايمكن الحديث عن مستقبل التحول الديمقراطى فى مصر فى المرحلة الحالية، دون تأكيد أن الديمقراطية فى مصر تستند إلى تقاليد فكرية ليبرالية، تعود إلى قرن من الزمان، وإلى ممارسات فعلية مازالت تمثل جزءًا من الذاكرة القومية .

فى هذا الإطار، يمكن القول أن مصر قد شهدت تاريخيًا أربع موجات للتحول الديمقراطى حتى الآن : الموجة الأولى للتحول الليبرالى بدأت مع بداية الحياة البرلمانية فى عهد الخديوى إسماعيل 1866، وخمدت مع الاحتلال البريطانى 1882، والموجة الثانية تطابقت مع مرحلة الديمقراطية الليبرالية خلال الفترة من 1924 ــ 1953 والموجة الثالثة بدأت مع إعلان عودة الأحزاب السياسية فى ديسمبر 1976، ثم صدور قانون الأحزاب السياسية فى يونيه 1977 حتى 2005 والانتخابات الرئاسية التعددية لأول مرة حتى ثورة 25 يناير 2011، والموجة الرابعة بدأت من 25 يناير ٢٠١١

### ١ - انهيار الفرعونية السياسية

إن أحد أهم أسباب سقوط التجربة الحزبية الثانية فى مصر، وحاجتها إلى مزيد من الإصلاح والتطوير، هو «الفرعونية السياسية »التى مارسها الرئيس الراحل محمد أنور السادات على الحياة الحزبية، حتى وفاته فى أكتوبر 1981 كما أن الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك قد مارس ذات السياسة« الفرعونية السياسية مع قليل من الانفتاح على المعارضة »حتى سقوط نظامه فى ثورة 25 يناير٢٠١١، ولقد أسقطت ثورة 25 يناير الفرعونية السياسية كأحد أسس بناء النظام السياسى المصرى فى المرحلة القادمة، إلا أنه من المهم تعرف كيفية عرقلة هذه الفرعونية السياسية للتجربة الحزبية الثانية فى مصر.ولعل من أبرز المناهج والاقترابات الأكثر شيوعًا فى دراسة النظام السياسى المصرى، هى تلك التى تركز على محورية دور الحاكم فى هيكل العلاقة السياسية، سواء كان هذا الحاكم ملكًا أو أميرًا أو رئيسًا للجمهورية.. وقد استند هذا الاتجاه إلى مفاهيم ومبررات نظرية من قبيل الفرعونية السياسية ، والنمط الآسيوى للإنتاج، والإقطاع الشرقى، وطبيعة المجتمع الهيدروليكى، والنتيجة المنطقية التى خلص إليها تؤكد

أن تاريخ النظم السياسية فى مصر لم يكن يتفق بأى حال من الأحوال مع تقاليد الحكم الديمقراطى، لقد كانت الفرعونية السياسية التى تتسم بعدم التوازن بين الحاكم والمحكوم، هى الملمح الرئيسى للنموذج المصرى فى الممارسة السياسية.

وقد أوضح جمال حمدان بجلاء طبيعة العلاقة السياسية فى مركب الحضارة المصرية؛ فهو يرى أن مجتمع النهر الهيدروليكى أفرز عقدًا اجتماعيًا محوره الماء، وينص على" أعطنى أرضك وجهدك أعطك أنا مياهى" لم يكن غريبا كذلك أن يكون نمط الحكم الأوتوقراطى المطلق هو دين الفرعونية الطبيعى، ولا يقصد بالفرعونية فى هذا السياق الفرعون وحده وإنما هى تضم - طبقًا لجمال حمدان -" الشرنقة الكثيفة من الإقطاع والكهان والموظفين من القمة حتى شيخ البلد، فكان هيكل المجتمع يتحلل فى عناصره الأولية إلى :ملكية أوتوقراطية طاغية تعتمد على أعمدة ثلاثة ـــ إقطاعية عارمة« ملاك الأرض»، ثيوقراطية إقطاعية متحكمة «رجال الدين»، إلى جانب بيروقراطية متضخمة، والكل يقوم على قاعدة عريضة من بروليتارية فلاحة مسحوقة."وإذا كانت أركان هذه العلاقة السياسية بين تلك الأطراف قد أصابها التبدل والتغيير، ولاسيما منذ ثورة 23 يوليو 1952 فإن ذلك لا يعنى انتفاء مفهوم أو نموذج الفرعونية السياسية؛ بحسبان أن علة وجوهر وجوده فى الممارسة السياسية لاتزال قائمة.إن المفهوم فى دلالاته ومقاصده أضحى يشير إلى اختلال التوازن بين سلطات الدولة المركزية، لصالح السلطة التنفيذية، التى يهيمن عليها رئيس الجمهورية، ومن ثم تصبح عمليات الإصلاح أو التغيير مرتبطة دائما بإرادة الحاكم.ومن جهة أخرى، فإن طبيعة الثقافة السياسية السائدة تدعم بشكل أو بآخر نمط الهيمنة، وعدم التوازن فى العلاقة السياسية التى تميز النموذج المصرى فى الممارسة السياسية.وعلى الرغم من هيمنة تقاليد الفرعونية السياسية، فقد شهدت مصر ولاسيما منذ بدايات الاحتكاك بالحضارة الأوروبية، بعض الأفكار والتقاليد الليبرالية، وفقا للمنظور الغربى، الذى يمثل تطورًا مهمًّا على طريق تقييد إرادة الحاكم، وخلق قدر من التوازن فى طبيعة العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم.وقد تميزت الفترة من 1923 حتى 1952 بالتعددية الحزبية، وبالتأكيد على جملة من المبادئ والتقاليد الديمقراطية الليبرالية، على أن استمرار الاحتلال البريطانى وإصرار الملك على مخالفة الدستور والمطالب الاقتصادية والاجتماعية، أسهم فى إشاعة جو من عدم الاستقرار السياسى، أدى إلى الإطاحة بهذه المرحلة من خلال استيلاء الجيش على السلطة.ويلاحظ أن المرحلة الناصرية قد أعادت مرة أخرى مفهوم العلاقة الفرعونية السياسية كإطار حاكم لنموذج الممارسة السياسية؛ فقد اتسمت العملية السياسية بغياب المناقشة وواحدية التنظيم السياسى، وتركيز السلطة فى يد نخبة صغيرة تكاد تتقلص لتقتصر على شخص واحد فقط، هو الرئيس عبدالناصر، وقد ساعدت الشخصية الكاريزمية لجمال عبدالناصر على تحقيق قدر من الاستقرار السياسى، وبوفاة عبدالناصر وتولى السادات رئاسة الدولة، بدأ التخلى تدريجيًا عن أركان المشروع الناصرى، وحاول السادات فرض آرائه وأفكاره الخاصة بعمليات التحول الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى البلاد، ومن ثم تحدث البعض عن المشروع الساداتى فى مواجهة المشروع الناصرى، (وسوف نحاول طرح مجموعة من القضايا والإشكاليات المرتبطة بطبيعة النموذج المصرى

فى التحول الديمقراطى للتأكيد على خصوصية الخبرة التاريخية للعلاقة السياسية فى مصر والتى اتسمت دوما بمحورية دور الحاكم" الفرعونية السياسية")، وعليه .. فإن تفهم إشكاليات عمليات" الديمقراطية" و"الليبرالية" فى الواقع المصرى منذ منتصف السبعينيات حتى الآن إنما يقدم فى إطار تحليل طبيعة هذه العلاقة السياسية وما تعرضه من قيود ومحددات على العملية السياسية .. الفرعونية السياسية التى تمتع بها رئيس الجمهورية فى الحالة المصرية، وفق ثقافة سياسية تقر وتقبل به بذلك وأدوات سياسية بيده وحده تجعله حالة متفردة وتكرس الفرعونية السياسية له دستوريًا وقانونيًا بل وتعطيها الصبغة المشروعة.

تتجلى الخصائص السلطوية للنظام السياسى فى أبرز صورها من خلال تحليل دور ووظائف رئيس الجمهورية، الذى يتمتع بوضع احتكارى فى عملية صنع القرار.يكتسب دور رئيس الجمهورية فى النظام السياسى المصرى موقعًا شديد التميز، وحيث يشير مفهوم الدور إلى مجموعة السلوكيات المتوقعة من شخص يشغل موقعًا معينًا فقد تحددت ملامح دور رئيس الجمهورية فى السبعينيات حتى 11 فبراير 2011 بناء على عاملين:أولهما :الإطار الدستورى الذى يقنن وضع واختصاصات رئيس الدولة بين سائر المؤسسات الدستورية. أما المحدد الثانى فيتمثل فى تراكم الخبرات والممارسات السياسية، التى تشكل نتيجة للتكرار الزمنى نمطًا عرفيًا من السلوكيات المتوقعة يصبح جزءًا لا يتجزأ من هذا الدور، وكلاهما أعطاه سلوكيات الفرعون الديكتاتور، وهو ما يطلق عليه" الفرعونية السياسية"التى أسقطتها ثورة 25 يناير 2011 ، التى تعد بحق ثورة على الفرعونية السياسية.

إن نظرة على الصلاحيات التى خص بها المشرع الدستورى رئيس الجمهورية منذ دستور 1954 وصولا إلى دستور 1971، تشير إلى هيمنته على النظامين الدستورى والسياسى معًا؛ حيث يبدو وبوضوح هيمنة من يشغل هذا المنصب المحورى على غالبية التفاعلات السياسية، والإنتاج القانونى، ناهيك عن مصادر القوة الأخرى كالمؤسسة العسكرية، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة وهيئة الشرطة، ومن ثم يملك الرئيس وفق بعض الباحثين د .جهاد عودة – قدرة فائقة على الحسم فى مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية حتى وإن شاركته الأولى بعضًا من سلطاته، إن ما عزز القوة الواقعية لرئيس الجمهورية هو انتماؤه للمؤسسة العسكرية الوطنية، فضلاً عن أن العلاقة الوثيقة بين القوات المسلحة ورئيس الدولة فى المقام الأول، والحكومة فى المقام الثانى، سمحت بتركيز أكبر لقدرات الحسم والنفوذ فى يد رئيس الدولة، وترتيبًا على ذلك يرى البعض – د .جهاد عودة – أن نظام الحكم المصرى يتسم بوحدة شخص الرئيس فى معظم مكونات نظام الحكم ونسبية استقلال السلطتين التشريعية والقضائية فى مواجهة السلطة التنفيذية، التى يرأسها رئيس الدولة ووجود مصادر مؤسسية للقوة خارج مثلث السلطات الثلاث وهو الأمر الذى يظهر بوضوح بالنظر إلى الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية فى دستور١٩٧١؛ حيث إنه من مجموع خمس وخمسين مادة تتضمن صلاحيات أو سلطات فى الدستور، اختص رئيس الجمهورية وحده بـ٣٥ صلاحية بنسبة ٦٣٪، فى حين بلغت سلطات الوزراء وصلاحياتهم ٤ صلاحيات بنسبة ٢٪ والسلطة القضائية ٤ صلاحيات بنسبة ٢٪، والسلطة التشريعية بمجلسيها ١٤ سلطة وصلاحية

بنسبة ٢٣.٧ ٪ والمدعى الاشتراكى سابقا وجهاز الكسب غير المشروع حاليًا سلطة واحدة، وكذلك المجلس الأعلى للصحافة وله سلطة واحدة.إن أخطر ما فى علاقة نظام يوليو ١٩٥٢ بالهيكل الدستورى يتمثل فى النظرة الأداتية للدستور، والقانون عمومًا، وأن القواعد الدستورية والقانونية واللائحية والإدارية، لا تعدو أن تكون أداة بيد الرئيس، يستخدمها بمطلق مشيئته وقتما شاء وللأهداف والمصالح التى يراها، ودونما تقيد بالضوابط التى وضعتها السلطة الشارعة أو المشرع .ربما تعود النظرة الأداتية إلى الثقافة العسكرية، وتقاليدها ونظامها الهرمى الآمر، والتى تميز تفكير وسلوك غالبية قادة نظام يوليو الذين أسسوا النظام، وشكلوا مع البيروقراطية والتكنوقراط - أساليب عمل وتقاليد النظام، التى تتوافق مع بعض مدركات وقيم وخبرات قادة يوليو 1952، وعلى رأسهم رؤساء الجمهوريات السابقون، إن إحدى أبرز نتائج التنظير للنزعة الأداتية أو الإدارية الدستورية، والقانون من قبل بعض زبائن النظام من الجماعة القانونية بروز شعارات أيديولوجية من قبيل الشرعية الثورية، ونتائجها العديدة فى مجال أعمال مبدأ الشرعية، والانتهاكات التى مورست إزاء الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، فضلاً عن الاعتقالات، وقوانين الطوارئ والفصل بغير الطريق التأديبى إلى آخر هذا النمط من الممارسات المضادة لدولة القانون، وسيادته.إن مجمل الممارسات الأداتية فى إدراك وممارسة القانون، يمكن أن نلاحظها فى علاقة نظام يوليو بالسلطة القضائية، ومذبحة عبدالناصر ضد القضاء، والقيود على استقلالها، على نحو ما حددته توصيات مؤتمر العدالة الأول ولجانه.إن تزايد أدوار القضاء فى الحياة السياسية والثقافية المصرية، يشير إلى ظواهر الفراغ، والجمود السياسى التى تبرز الأزمات الهيكلية والجيلية داخل الصفوة السياسية الحاكمة والمعارضة، وفى ظل هذه البيئة التى غابت فيها السياسة ومدارس إنتاج السياسيين - ساهمت فى بروز الدور المحورى والحاسم لرئيس الجمهورية - فى اتخاذ المبادرات السياسية والقانونية الرئيسية فى البلاد، وفى ظل تهميش لدور مجلس الشعب والحكومة، وتزايد تآكل مصداقية كليهما لدى الرأى العام.إن الخطابات السياسية والدستورية المطالبة بالتعديلات الجزئية أو الشاملة للدستور، كانت جزءًا من الجدل العام المصاحب لعمليات التجديد المتعاقبة للرئيس محمد حسنى مبارك. ويمكن لنا رصد مطالبات بتغيير الدستور ومشروعات متعددة فى هذا الإطار، استفادت من انتقادات غالبية الفقه الدستورى لنصوص دستور 1971وتعديلاته عام 1980، تدور غالبية الخطابات الرافعة لمطالب الإصلاح الدستورى والسياسى حول صلاحيات رئيس الجمهورية فى النظام الدستورى، سواء لدى ائتلاف أحزاب الوفاق الوطنى أو بعض المستقلين - من مدارس سياسية متنوعة ومختلفة - مثل الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» وشعارها لا للتمديد ولا للتوريث وحركة 6 أبريل وغيرها، كلا الاتجاهين يدور حول تعديل الدستور فى اتجاه الجمهورية الرئاسية البرلمانية. وقدمت الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» اقتراحًا للرأى العم ذهبت إلى أنه مقدم من ألفين من الشخصيات السياسية والنقابية والفنانين والكتاب، ويتضمن اقتراحا بتعديل دستورى، يتناول ثلاث مواد فى دستور 1971 هى ما يلى:مادة :75مادة شروط انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، وذهبت فى التعديل إلى ما يلى: «يشترط فيمن ينتخب رئيسًا

للجمهورية أو نائبًا له أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، أن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية، وأن يقدم إقرارًا بذمته المالية، ويعلن بوسائل الإعلام المختلفة، وأن يجرى فحصه والتأكد من سلامته إذا ما طعن فيه، خلال مدة لا تتجاوز شهرًا من تاريخ تقديم طلب الترشيح.»مادة :76مادة إجراءات ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه وتجرى كما يلى:«لكل مصرى توافرت فيه شروط الترشيح الواردة بالمادة 76من الدستور الحق فى الترشيح لموقعى رئيس الجمهورية ونائبه، ويجرى انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بالاقتراع السرى المباشر بإشراف من القضاء كاملاً، تتولاه لجنة برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة ورئيس نادى القضاة ورئيس نادى مجلس الدولة، كما تتولى اللجنة فتح باب الترشيح للمنصبين، وتتلقى طلبات الترشيح، وتعلن أسماء المرشحين ويحق لمن لم يدرج اسمه فى قائمة المرشحين تقديم تظلم إلى اللجنة، وعليها البت فى هذا التظلم فى خلال أسبوع من تاريخه، وتعلن اللجنة نتيجة ما أسفرت عنه الانتخابات.»مادة ٧٧ :مادة مدة رئيس الجمهورية ونائبه، وجرت على النحو التالى:«مدة رئيس الجمهورية ونائبه، أربع سنوات تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات ولا ينتخب أحدهما أكثر من مرتين متعاقبتين.»إن نظرة على الاتجاه الذى يأخذ بالنظرة الجزئية لتعديل الدستور ـــ كما تذهب إلى ذلك حركة كفاية، وبعض الأحزاب المعارضة ـــ تكشف عن غياب نظرة كلية وتأصيلية لدى بعضهم فى تحديد النظام الدستورى، الأكثر ملاءمة لمصر فى إطار ديمقراطى، وإصلاحى شامل.ولقد غيرت هذه القوى مواقفها بعد ثورة ٢٥ يناير فى اتجاه ضرورة صياغة دستور جديد ديموقراطى، ينص على مدنية الدولة، ويضع ضوابط لاستمرار العملية الديموقراطية على أسس التعددية وتداول السلطة .

إن الاقتراح المقدم بالتعديلات للرأى العام من الحركة المصرية؛ من أجل التغيير «كفاية» يبدو أكثر ديمقراطية من ذات النصوص الواردة فى دستور 1971، والتعديل الجزئى المقدم من السلطة للبرلمان، إلا أنه مع ذلك يظل فى إطار التقاليد البرلمانية ـــ من حيث هيكل النصوص وطبيعة تكييف النظام ومزجه بين النظامين البرلمانى والرئاسى - والممارسة الدستورية الواقعية الرئاسية - التوجه فى إطار ثقافة سياسية لدى الصفوة الحاكمة، تعزز من مكانة وموقع رئيس الجمهورية كمركز للنظامين الدستورى والسياسى، بحيث تدور حوله واقعيًا غالبية سلطات الدولة.إن الخروج من هذه الدائرة يواجه عدة عوائق، يمكن تحديدها فيما يلى:

١ - إن التقاليد الرئاسية منذ تأسيس نظام يوليو، تربت عليها أجيال عديدة من رجال الدولة؛ الأمر الذى أدى إلى بقرطة للنظام تغلب اعتبارات الولاء والطاعة واللاتسييس فى اختيارات التجنيد للصفوة الحكومية وجهاز الدولة، ومن ثم يشكل هذا الإرث من تقاليد الطاعة والإذعان والولاء فى إطار سلطة تتمحور حول موقع الرئيس - عائقًا إزاء تبنى نموذج الجمهورية البرلمانية وهندستها الدستورية، التى تفترض تعددية سياسية طليقة، أى سوق سياسية مفتوحة تقوم على التنافس الحر، ويفترض وجود طبقة سياسية، وهو أمر يتطلب مدى زمنيًا طويلاً من التفاعلات السياسية

الديمقراطية، التى تسمح بإنتاج نخب سياسية جديدة وممارسات وتقاليد وخبرات سياسية.

٢- الحاجة إلى إعادة هيكلة للدستور تبدو أمرًا ضروريًا كى يتلاءم مع متغيرات عولمية ومصرية عديدة. إن العودة إلى الجمهورية البرلمانية فى ضوء الأنظمة الدستورية المقارنة بات أمرًا ملحًا، من حيث هيكل توزيع السلطات واستقلالها، وتوازنه، كما أن تعديل اختصاصات رئيس الجمهورية، وضبطها ليست سوى محاولة جزئية لاستمرارية الممارسات الرئاسية الدستورية، والواقعية التى جعلت من نظام الحكم منذ خمسة عقود، ويزيد رهينة من يشغل هذا الموقع الدستورى والسياسى المهم، إن تطلعات قوى سياسية وفئات عديدة تتطلب العودة للنظام النيابى؛ بهدف تقوية الأحزاب السياسية الهشة كلها، وفتح الباب واسعًا أمام دولة القانون وسيادته وضرب أوكار الفساد، واختيار ديمقراطى حر لحكومة مسئولة أمام البرلمان، ورئيس شرفى للجمهورية واستقلال وفصل للسلطات جميعًا والعودة للأمة المصرية مصدر السلطات جميعها وإرادتها هى العليا.

٣- التخلص من تراث نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك؛ الذى تأسس على تحالف شبكات الفساد مع الفرعونية السياسية، والتى لخصتها مقولته (أنا الدولة)، وهى مقولة للرئيس السابق حسنى مبارك بأفعاله، قبل أن اسمعه يؤكد عليها لرئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف، أثناء افتتاح الرئيس مبارك لمشروعات صناعية فى منطقة غرب خليج السويس، وكان لسان حاله وهو يقول ذلك أنه فرعون مصر الحديثة، الذى تصرف فى شئون وسياسات الدولة؛ باعتباره الزعيم الملهم الذى يفكر لكل شىء، والذى يعلم ويقر كل صغيرة وكبيرة، والذى يدير وحده شئون الوطن؛ لأنه تبنى مقولة لويس السادس عشر فى فرنسا وفرعون موسى من قبله، عندما قال أنا الدولة وهذه الأنهار تجرى من تحتى ، ولأن مبارك كان من الناحية العملية هو كل مؤسسات الدولة؛ فهو المشرع والمنفذ والذى يضع الخطط ويشرف على تنفيذها ويحاسب ويراقب، فكان هو أيضًا الحكم والقاضى، واختصر مصر الدولة فى شخصه ومؤسساتها فى منصب رئيس الجمهورية ، وكان بحق أخر فراعنة مصر. وكان هذا الأمر طبيعيًا نتيجة مأسسة صناعة الديكتاتور، من خلال الدستور، وما ارتبط به من قوانين بحيث أصبح الرئيس فوق الدستور والقانون اللذين أعطياه صلاحيات مطلقة؛ لذلك كان يصر على عدم تغيير دستور ١٩٧١، وأن يتحكم هو وحده فى تغيير الدستور وهذا ما حدث فعلاً بتعديل المادة ٧٦ والمواد الأخرى.

**رجال امبراطورية مبارك** : وأصبحت كل مؤسسات الدولة تتمحور حول قيادته وشخصه والشخوص، التى يحركها هو؛ لتجلس على قمة تلك المؤسسات، وهنا أصبحت شخصنة السلطة والمؤسسات السمة الأساسية لحكم مبارك خلال ال٣٠ عامًا الماضية. و صنعت الشخصنة فى التجنيد السياسى على أسس الولاء والطاعة للرئيس فى كل مواقع العمل الوطنى شبكة أكبر من الفساد و الفاسدين (شلة مصالح)، الذين سخروا المواقع التى حصلوا عليها لهدف محدد بعيد عن المصلحة الوطنية، وهو إرضاء

الرئيس وتصوروا تلك المؤسسات التى استولوا عليها بطرق النفاق والفساد عزب خاصة، يتصرفون فيها كيفما شاءوا وأدوارها بذات السياسة، التى أدار بها مبارك مصر كلها واستخدموا الأدوات ذاتها فى تجنيد من حولهم فى مواقع المسؤلية بمنطق الشلة والولاء المطلق .

**وصنع مبارك من حوله صنفين من القيادات :**

الأولى أمعة فاسدة تنافقه طوال الوقت وتروج لحكمته وإلهاماته وخبرته وأنه لا بديل له، ودائمًا ما كانت تصريحاتهم وكل الوزراء والمحافظين أنه بفضل توجيهات الرئيس مبارك تم كذا وكذا، ومن أبرزهم صفوت الشريف وكمال الشاذلى ويوسف والى وزكريا عزمى، وقد سمعت الشريف يقول فى إحدى خطبه أمام مبارك (حكمتك آية من آيات هذا الوطن) كما رأيت أحمد المغربى فى إحدى جولات الصعيد (محافظة قنا)، يقول لمبارك : ابتسامتك يا سيادة الرئيس قرارات جمهورية!!! والثانية : ارتدت قيادات أخرى ثوب المثقف المفكر، ومنهم أغلب مثقفى مصر ورؤساء تحرير الصحف القومية فى عهده تنظرله ولسياساته، وتشرح للرأى العام إنجازاته، وتطوع وتفبرك الأرقام لتأكيد حججها ، وكانت صباح مساء وجبات مفروضة من خلال الإعلام والصحافة المصرية ، وهؤلاء تم تنصيبهم كقيادات فى مؤسسات الاعلام والصحافة والمؤسسات الثقافية وقد ربطوا بين مستقبل مصر واستقرارها، واستمرار مبارك فى الحكم، وصوروا للناس أن غياب مبارك عن رأس الدولة يعنى انهيار مصر، ولقد سمعت هذه المقولة من معظمهم فى محاضراتهم ولقاءاتهم التليفزيونية، وكتبوها فى مقالاتهم قائلين ( مبارك ضمانة لأمن مصر واستقرارها) واصفينه بأنه بانى نهضة مصر الحديثة ، وكما استخدمت الاتصالات الدولية لتحقيق المنحى نفسه فكان يتم توجيه الزوار والمسؤلين العرب والأجانب قبيل لقاء الرئيس مبارك بأن يشيدوا أمامه بحنكته وخبرته وحكمته، وكذا فى تصريحاتهم الصحفية عقب انتهاء المقابلة ، وبعد ذلك تكتسى مانشيتات الصحف وعناوين نشرات التليفزيون بكلام هؤلاء الزائرين عن حكمة ودور وخبرة مبارك.

ومثقفو عهد مبارك وأركان نظامه هم أنفسهم، الذين صنعوا فرعونيته، وهم أنفسهم الذين روجوا لمقولة أن تولى جمال مبارك الحكم يعنى مستقبلاً أفضل لمصر وزرعوا فى عقول الناس أحلامًا وأوهامًا ستتحقق فى عهد جمال مبارك، حتى أن كثيرًا من المفكرين والكتاب ورموز السياسة فى مصر والوطن العربى، ومنهم: الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى محاضرته بالجامعة الأمريكية عام ٢٠١٠، والسيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية فى محاضرة أخرى بالجامعة نفسها ذهبوا إلى الرأى نفسه.

هذان الصنفان من القيادات كانوا حول الرئيس رجالاته فى كل موقع وهم ركائز نظام إمبراطورية مبارك التى دشنها منذ ولادتها فى عام ١٩٨١، بهذا الأسلوب فى تجنيد ساسة النظام وأركانه، كما أن مبارك اعتمد فى مواصفات التجنيد على أسس محددة فى شخصية من يضعه فى منصب معين، وهى: أن يكون شخصية إمعة يوجهه كما يريد، ولا يسمع الرئيس إلا ما يريد ويفعل ما يأمره به مبارك دون تفكير، وأن يكون شخصًا فاسدًا أو قابلاً للإفساد المالى ومن ثم السياسى؛ حتى يمكن التحكم فيه من خلال ملفات كان مبارك يجمعها لكل أركان نظامه من وزراء ومحافظين وقيادات وكبار رجال الدولة، بمساعدة جهاز أمن الدولة، الذى سخره لتحقيق أمن نظامه واستقراره هو شخصيًا على كرسى

الحكم لأطول فترة ممكنة، وتحقيق نقل السلطة لابنه جمال بسلاسة ودون توترات، وهذه الملفات وهى عبارة عن تسجيلات صوتية وفيديو ووثائق إدانة لكل من هؤلاء المسؤلين أودعها مبارك فى غرفة جهنم، التى كان يشرف عليها صفوت الشريف منذ عام ١٩٨٢، ومنذ عام ٢٠٠٠ شاركه جمال مبارك الإشراف عليها.

وهكذا مأسس مبارك نظامه على أسس شخصية وعلى شبكة ممتدة من الفاسدين فى كل مواقع العمل العام فى الدولة، وأصبح كل مسؤل وكل قيادة تتصرف فى المؤسسة أو الشركة أو الوزارة التى تديرها، كأنها إقطاعية خاصة به (عزبته) يفعل فيها ما يشاء.وكان من نتيجة ذلك التفريط فى الأمن القومى المصرى على كافة مستوياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة الخارجية، فثقافيًا وإعلاميًا تدهورت ريادة مصر، وانحطت مكانتها فى عهد مبارك كما تخلت مصر عن أمنها المائى فى منطقة البحيرات العظمى ووادى النيل وتدهور دورها شرق أوسطيًا وعربيًا وإسلاميًا، كما أصبح أكثر من ٤٠مليون مصرى فى حالة معاناة دائمة من الفقر واكثر من ٢٠ مليون دون فرص عمل حقيقية، و٣٠ مليون أمى، وخرج ٩٥٪ من الشعب المصرى من نطاق ممارسة السياسة، وأصبحت همومهم ملاحقة الارتفاع الجنونى فى أسعار السلع الضرورية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات .

**عزل المجتمع عن السياسة** : وقد استخدم مبارك منذ سيطرته على حكم مصر فى أكتوبر ١٩٨١ حتى رحيله ما يسمى بنظرية الألهاء السياسى للشعب المصرى؛ لإبعاده عن الاهتمام بشئون مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتحقيق نظرية عزل المجتمع عن السياسة؛ باعتبارها شأنًا خاصًا للزعيم الملهم مبارك وتكريس فرعونيته السياسية، وقد استخدمت عدة أدوات لتطبيق هذه النظرية، أولاها سياسة خلق الأزمات المتتالية للمواطن المصرى، التى تشغله فى حياته اليومية دائمًا، ولا تجعل له أى وقت أو فرصة للتفكير فى الشأن العام والاهتمام به ، ومنها الضغوط المتتالية على معيشة المواطن من خلال رفع الأسعار، وغض النظر عن جشع التجار، وارتفاع أسعار السلع الضرورية لحياة المواطن ، وأزمات التعليم المتتالية، ومنها: إلغاء سنة سادسة ابتدائى وإرجاع سنة سادسة ابتدائى، وشهادة الثانوية العامة تحسب على ثلاث سنوات أم على سنة واحدة ومشكلات الدروس الخصوصية، مع ضغوط فرص العمل والبحث عن السكن وأزمات المرور والمواصلات العامة، مع التسامح مع البلطجية ومرتكبى جرائم النهب والسرقة؛ لأن النظام يحتاجهم أثناء الانتخابات ، كما استخدمت كرة القدم ومشكلاتها، التى تثار من وقت لأخر أفضل استغلال لإلهاء الناس عن الشأن العام، وأصبحت وسيلة للتنفيس عن الناس، كما استخدم الفن وخاصة السينما والمسلسلات و قصص وحكايات الفنانين المختلفة وسيلة لإلهاء الناس.

وعندما لم تجدِ هذه الوسائل، تستخدم أساليب القمع الأمنى كوسيلة للتخويف وإرهاب الناس ليبتعدوا عن الشأن العام ، وكما استخدمت قضايا الوحدة الوطنية سلبًا وايجابًا لخدمة الغرض ذاته؛ حيث فجرت قضايا بفعل سياسات نظام مبارك ومنها تفجير بعض دور العبادة كالكنائس، كما استخدمت فزاعة التطرف والارهاب للغرض ذاته، كما استخدم مبارك ملفات السياسة الخارجية لترسيخ نظامه، ومن هذه الملفات التى كان يستغلها أسوأ استغلال، هو القضية الفلسطينية وعملية السلام فى الشرق الأوسط، ومن

وقت لآخر تثار أزمة وتختلق أخرى فى هذا الملف وأدار مبارك وسياسته الخارجية هذا الملف، بطريقة تخدم استمرار جلوسه على الكرسى، وتوريثه من بعده لابنه جمال .

فتحقق لنظام مبارك خلال ال٣٠ عاما سياسة عزل المجتمع عن الشأن العام وعن السياسة .. لكن الانفتاح الفضائى وثورة المعلومات والاتصالات مع زيادة فاعلية شريحة الشباب، فاجأت نظام مبارك من حيث لايدرى ولا يتوقع؛ فكانت ثورة ٢٥ يناير ثورة شعب صبر على الطغيان ٣٠ عامًا، فكان لابد من التغيير الشامل؛ لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر المعاصر دون فرعونية سياسية، لابد وأن تتجه هذه المرة إلى بوصلة الديموقراطية الكاملة، وتبتعد عن الفرعونية وتأليه الحاكم ، ليصبح الحاكم جزءًا من مؤسسات الدولة يأتمر بقواعدها، ويرتدى عباءة المواطن لا الزعيم الملهم، ولتسقط إلى الأبد من قاموس مصر مقولة أنا الدولة .

ولقد أثرت هذه الفرعونية السياسية على نمط التحول الديموقراطى فى مصر، وعلى الخطوات الإجرائية والسياسية التى اتخذت لإنجازه، وبشكل لا يؤثر على عملية تكريس هذه الفرعونية السياسية، وهو ما أدى الى تشويه عملية التحول الديموقراطى ذاتها، ومن ثم التأثير بالسلب على التجربة الثانية للتعدد الحزبى وهو ما نناقشه فى هذه النقاط :

**أولاً : التحول المشروط**

يمكن القول استنادًا إلى مرجعية كل من شميتر وأودنيل بأن الخطوة الأولى فى عملية التحول تتمثل فى تفكيك أوصال النظام التسلطى، ثم يعقبها خطوة أخرى تأخذ شكل إقامة نظام آخر بديلاً، ولاشك أن تلك الفترة الزمنية التى تفصل بين النظامين، وهى التى يطلق عليها" المرحلة الانتقالية"، تتميز بالمراوغة فى تطبيق قواعد العملية السياسية.وثمة دراسات عدة حاولت قياس درجة التحول الديمقراطى بشكل إجرائى، ويمكن بالاستناد إليها الخلوص إلى القول بأن الديمقراطية والتحول الديمقراطى، فى أى مجتمع، تعتمد على عدد من المعايير المهمة، مثل:

- المشاركة الجماهيرية الواسعة فى الحكم عبر الانتخابات الحرة.
- منافسة حقيقية بين المرشحين لتولى وظائف عامة.
- حماية الحريات السياسية.

وعليه، فإن"الدمقرطة"تعد عملية متعددة المراحل، وليس بخاف أنه فى إطار هذه العملية الممتدة تشهد الدولة" المتحولة"انتكاسات. وعامة، فإن أنماط التحول وأشكاله تتعدد، بحيث تتراوح بين الراديكالية والتدرج، وتجمع بين الآليات السلمية والعنيفة وتعكس التجربة المصرية نمط التدرج السلمى المقيد؛ نظرًا لارتباطه دائما بإرادة فوقية نابعة من قمة النظام السياسى نفسه.

لقد بدأ الرئيس السادات سنوات حكمه بالتأكيد على عدد من المقولات؛ بغية إضفاء قدر من الشرعية السياسية على نظام حكمه، بل إن السادات نفسه تزعم حملة نقدية للتنظيم السياسى الأوحد آنذاك، وهو الاتحاد الاشتراكى العربى، ومع تبنى نظام اقتصادى جديد وتأثير البيئة الخارجية، لاح فى الأفق مناخ سياسى جديد، يمهد الطريق أمام التحول باتجاه التعددية السياسية، وأضحت قضية الديمقراطية شأنًا عامًّا لا يمكن للنظام أن يتجاهله.

وارتبطت أولى الخطوات الإجرائية فى اتجاه التعددية السياسية بإرادة فوقية من قبل الحاكم؛ حيث سمح السادات فى 1976 بإنشاء منابر سياسية، وشهد النظام السياسى المصرى أول انتخابات على أساس تعددى فى نوفمبر 1976، وقد اتسمت الحملة الانتخابية بدرجة كبيرة من التسييس وشارك فيها عدد كبير نسبيا من المستقلين، ضم بعضًا من قدامى الوفد، وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين واليساريين المستقلين.

وفى سياق الضغوط المتزايدة التى أفرزتها انتخابات 1976، تحولت المنابر الثلاثة إلى أحزاب سياسية كاملة، وفى عام 1978 تم إنشاء ثلاثة أحزاب سياسية أخرى، هى : الوفد، والحزب الوطنى الديمقراطى، وحزب العمل الاشتراكى.

وليس بخافٍ أن السادات كان على ثقة تامة بأن بمقدوره السيطرة على كافة هذه التطورات واستيعابها بطريقة سلمية وبدا واضحا أن عمليات" الدمقرطة" التى يقوم بها النظام هى من قبيل استيفاء الشكل والمظهر العام؛ للحصول على الدعم والتأييد الغربى أكثر من كونها استجابة لمطالب شعبية داخلية.

يوكد ما سبق أن الرئيس السادات كان يسعى إلى إقامة تحالفات وتوازنات داخلية بما يحقق لنظامه قدرًا من الاستقرار والتأييد السياسى فمنذ مجيئه للسلطة عام 1970، وهو ينظر إلى اليسار المصرى بعين الشك من حيث كونه مناوئا أيديولوجيًّا له، وعليه فقد تحالف مع جماعات" الإسلام السياسى" وهو ما يبرر تصاعد دور جماعة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية؛ بهدف تحييد التأثيرات الأيديولوجية لليسار والتى كانت تؤكد انتهاج سياسة عدم الانحياز والقومية العربية على الصعيد الخارجى، وترسيخ مبادئ المساواة فى التوزيع والعدالة الاجتماعية على الصعيد الداخلى، وعليه.. فإن السادات ما فتئ يهاجم" اليسار" مؤكدًا أنه لا يتفق وتقاليد المجتمع المصرى.

ويلاحظ أن عمليات الدمقرطة فى الفترة الساداتية تعرضت لأكثر من انتكاسة تبلورت فى شكل صدامات مستمرة مع المعارضة السياسية، وإصدار عديد من القوانين المقيدة للحريات والمعوقة للتحول الديمقراطى، وقد تمثلت أهم تلك الانتكاسات فى: انتفاضة يناير 1977، ومظاهرات الخبز، وزيارة القدس وتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، وانتخابات 1979 التى شهدت ممارسات رسمية كبيرة؛ لمحو المعارضة مع الحفاظ على الشكل بوجود حزب العمل المستأنس وقتئذ.وبصفة عامة تبرز ثلاث ملاحظات يمكن استخلاصها من خبرة التحول الديمقراطى فى الحقبة الساداتية:

١ - أن هيمنة الحزب الحاكم على البرلمان وعلى وسائل الإعلام أدت إلى تهميش دور الأحزاب السياسية المسموح بها قانونًا.

٢ - إن قيام السادات بتضييق فرص المشاركة السياسية، أدى إلى استبعاد عدد من القوى والتيارات السياسية الفاعلة فى المجتمع المصرى من ميدان العمل السياسى المشروع، ومن ثم فقد لجأت هذه القوى إلى العمل خارج إطار الشرعية.

٣ - إن التضييق على المعارضة السياسية لم يمنع من قيام عديد من القوى بممارسة دورها فى التعبئة السياسية وهو ما دفع بالرئيس السادات إلى التفكير الجدى فى التراجع عن تجربة التعدد الحزبى.

على أن الصدام مع المعارضة السياسية قد بلغ ذروته حينما قرر السادات فى سبتمبر 1981 إغلاق ما بقى من صحف المعارضة، واعتقال معظم قيادات المعارضة من كافة الاتجاهات.

ويبدو أن الرئيس السادات قد دفع حياته ثمنًا لهذه السياسات الفوقية؛ حينما تم اغتياله فى أكتوبر 1981

## ثانيًا : مرحلة التأرجح

فى أعقاب توليه أعلن الرئيس مبارك سياسة المصالحة السياسية فأفرج عن المعتقلين السياسيين، وبدأ حوارا وطنيًّا مع المعارضة، وأكد احترام السلطة القضائية واستقلالها، وهو ما دعم الاتجاه الديمقراطى فى البلاد، على أن أول اختبار حقيقى للرئيس مبارك تمثل فى إدراته لانتخابات 1984 والتى أجريت لأول مرة فى التاريخ المصرى طبقًا لنظام القوائم النسبية، وقد سمح قانون الانتخاب لأى حزب سياسى يحصل على 8٪ من الأصوات الصحيحة كحد أدنى بالدخول إلى البرلمان، ولم يتمكن أى من أحزاب المعارضة اجتياز نسبة الـ 8٪ سوى حزب الوفد الذى تحالف مع جماعة الإخوان المسلمين.

وباستقراء المناخ السياسى الذى أحاط بانتخابات 1984 يمكن تأكيد عدد من الاعتبارات المهمة، لعل من أبرزها:

١ - أعلنت أحزاب المعارضة منذ البداية رفضها لقانون الانتخابات والذى أوقعها فى مأزق حرج؛ إذ كان على كل منها ترشيح 488 مرشحًا أصليًّا ومثلهم من الاحتياطيين، على أن يكون نصفهم من العمال والفلاحين، ولا يخفى أن أحزاب الأقلية تعانى أصلا من ضعف التنظيم وقلة العضوية.

٢ - تم حرمان المستقلين من حق الترشيح ولا يخفى أن المرشحين المستقلين يمثلون قوة سياسية لها بأس شديد فى المجتمع المصرى.

٣ - شهدت الحملة الانتخابية ويوم إجراء الانتخابات أعمال عنف وتزوير كبيرة، ويلاحظ أن الرئيس مبارك حاول استخدام صلاحياته الدستورية فى التخفيف من حدة الآثار السلبية التى تركتها نتائج انتخابات 1984، من خلال تعيين أربعة من حزب العمل وأحد أعضاء حزب التجمع ضمن الأعضاء العشرة المعينين فى مجلس الشعب، ومن جهة أخرى فإن الرئيس مبارك تجنب استخدام سياسة المواجهة العنيفة مع المعارضة، وعوضا عن ذلك فقد سمح لها بأن تأخذ ما تعتقد أنه حق لها من خلال القضاء، يؤكد ذلك لجوء أحزاب المعارضة إلى القضاء؛ للطعن فى دستورية قانون انتخابات 1984، والذى حرم المستقلين من حق أصيل لهم وهو حق الترشيح فى الانتخابات العامة.

وفى ديسمبر 1986 أقرت هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات، وكان هذا الحكم حافزًا لأحزاب المعارضة؛ حيث طالبت بإصلاحات سياسية ودستورية كاملة تسمح بانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب. وقد استجاب الرئيس مبارك لبعض مطالب المعارضة وأحكام القضاء، فقام بتعديل قانون الانتخابات؛ حيث سمح للمستقلين بالترشيح للتنافس على 48 مقعدا، على أن القانون الجديد أبقى على نسبة الـ8٪ كشرط لتمثيل أى حزب فى البرلمان، ولكن مبارك ذهب إلى حد إجراء استفتاء شعبى من أجل حل مجلس الشعب، وتم إجراء

انتخابات جديدة فى أبريل 1987، وعلى الرغم من هيمنة الحكومة على الانتخابات وتحكمها فى نتائجها النهائية .. إلا أنها تميزت بعدد من الملامح الأساسية لعل من أبرزها:

١ - تزايد نسبة المعارضة فى مجلس الشعب من 13٪ فى انتخابات عام 1984 إلى 32.22٪ عام 1987.

٢ - الاعتراف الواقعى ببعض القوى السياسية غير المشروعة، مثل: جماعة الإخوان المسلمين والتيارات الماركسية والشيوعية.

على أن المعارضة استمرت فى انتقادها لنظام مبارك واتهمت البرلمان بعدم الدستورية، وقد صدر حكم قضائى بالفعل من المحكمة الدستورية العليا فى 19 مايو 1990 يقضى ببطلان مجلس الشعب منذ انتخابه لعدم دستورية المادة الخامسة مكررا من قانون المجلس والتى تنص على أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب بقية الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية.

وللمرة الثانية استجاب الرئيس مبارك لحكم المحكمة الدستورية العليا وأصدر قرارًا جمهوريًا فى 26 سبتمبر بوقف أعمال ونشاط مجلس الشعب ودعوة الناخبين للاستفتاء على حله، وبعد موافقة الناخبين على حل المجلس أجريت انتخابات فى نوفمبر 1990، على أساس قانون الانتخاب الفردى، على أن اللافت للنظر فى هذه الانتخابات هو مقاطعة أحزاب المعارضة الكبرى «العمل والوفد والأحرار» للعملية الانتخابية؛ لعدم موافقتها على قانون الانتخابات ومطالبتها بوجود ضمانات لحرية ونزاهة الانتخابات.

وعلى الرغم من أن انتخابات 1995 البرلمانية شهدت مشاركة حزبية واسعة ( 13 حزبًا سياسيًا) فإنها أفضت إلى هيمنة شبه كاملة للحزب الوطنى الديمقراطى، والذى حصل على 417 مقعدا من إجمالى مقاعد المجلس البالغة 444 مقعدا، ومن الملاحظ أن هذه الانتخابات شهدت معدلات عالية للعنف السياسى؛ حيث قتل نحو 36 شخصا وجرح نحو 337 آخرين، بالإضافة إلى تحطيم السيارات والأبنية.

ويرى بعض المحللين أن الانتخابات كانت مناسبة للتعبير عن ظاهرة العنف السياسى فى مصر والتى تعزى فى حقيقتها إلى عوامل هيكلية ومجتمعية ويمكن القول إجمالا أنه رغم بعض ملامح التحسين الذى شهدته خبرة التعددية السياسية فى ظل رئاسة حسنى مبارك مقارنة بفترة سلفه السادات، حيث عمد مبارك إلى تمكين السلطة القضائية من أن تلعب دورًا فاعلاً فى تدعيم عملية التحول الديمقراطيو إلا أنه تراجع عن ذلك فى انتخابات ٢٠١٠ فضلاً عن استمرار قبضة الأمن فى مواجهة المعارضة وتعزيز هيمنة شلة الفساد وتمكينها من حكم البلاد عبر حكومة أحمد نظيف، وهكذا فقد بات واضحًا رغم ذلك أن نظام الحزب المسيطر قد فشل فى تحسين إنجاز النظام على كافة الأصعدة، أو تدعيم قدرته على حل المشكلات الملحة التى تواجه المجتمع؛ لأن الحزب الحاكم يتولى السلطة بغرض السلطة.. ونظرًا لجمع الرئيس بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب، فإنه لا تبدو الفرصة سانحة لإمكانه تداول السلطة بشكل حقيقى، ومن هنا يمكن تبرير مطالب المعارضة للرئيس بأن يظل فوق الأحزاب رئيسًا لكل المصريين، وما حدث فى انتخابات 1995 تكرر فى الانتخابات التالية 2000، 2005، 2010.

## ثالثا : إشكاليات نموذج التحول المشروط وتعطيل الأحزاب

تفصح متابعة آليات وعمليات التحول الديمقراطى فى التجربة المصرية منذ منتصف السبعينيات إنها تتسم بثلاث سمات، وتطرح فى الوقت نفسه جملة من الإشكاليات العامة التى يمكن وصفها بشكل عام فى سياق نموذج التحول المقيد أو المشروط. ويمكن بلورة هذه الملامح والإشكاليات العامة فى عدد من القضايا من أبرزها:

- الدور المحورى لرئيس الدولة" الفرعونية السياسية" فقد أضحى هذا الدور أحد المكونات التاريخية للعقلية الجماعية المصرية وهو يتمثل فى إضفاء نوع من القداسة على شخص الحاكم أيًا كانت صفته، وهو الأمر الذى صاغه بعض الباحثين فى شكل عقدى تحدده علاقة الفرعونية السياسية، ويبدو أن حكام مصر كانوا دائمًا على وعى بحقيقة هذا المكون الثقافى والتاريخى. ولعل القراءة الفاحصة لدستور 1971 تبين أنه يعطى سلطات واسعة لرئيس الجمهورية تصل إلى حد الطغيان وتركيز السلطات فى يديه .. ولاشك أن تلك الحالة التى تتسم بتركيز السلطة فى جهة واحدة تتعارض تمامًا، وبشكل مطلق مع مرجعية النظرية الديمقراطية.. وعندما أدخلت تعديلات على هذا الدستور الدائم عام 1980 نجد أنها كرست محورية دور رئيس الدولة وفرضت مزيدًا من القيود والعراقيل التى لا تتفق مع طبيعة الديمقراطية.

- ونظرا لطغيان السلطة التنفيذية فى مواجهة السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى والقيود المفروضة على عمل وأداء السلطة القضائية .. فإن حالة أقرب إلى الطغيان تقف حجر عثرة أمام أى تحول حقيقى باتجاه إقامة نظام ديمقراطى فى مصر، إضافة إلى ذلك هيمنة الحزب الحاكم.

ومما يدعم سيطرة وهيمنة الحزب الوطنى الديمقراطى صعوبة الفصل بين أجهزته الحزبية والأجهزة الحكومية الرسمية، وعليه .. فإن النجاح الذى حققه الحزب الوطنى فى الانتخابات العامة لا يرجع بالضرورة إلى شعبيته الواسعة أو قوة هيكله التنظيمى وإنما يعتمد أساسا على قوة جهاز ومؤسسات الدولة.

وعادة يمكن القول أن خبرة الحزب الوطنى منذ قيامه عام 1978 تحت رئاسة السادات تؤكد ابتعاده عن نموذج حزب الأغلبية، فهو ليس إلا آلية لتحقيق السيطرة والهيمنة السياسية من جانب النخبة الحاكمة، فهو لا يسعى إلى تعميق حقيقى للمشاركة السياسية للمواطنين بقدر ما يهدف إلى إضعاف الأحزاب المعارضة والتحكم فى عمليات التعددية الحزبية، يؤكد ذلك سعيه المستمر لجذب أعضاء من أحزاب المعارضة بهدف الانضمام إليه، من خلال عرض مناصب قيادية به، ومن جهة أخرى .. فإن هؤلاء الذين يتمكنون من هزيمة مرشحى الحزب الوطنى عادة ما توجه إليهم الدعوة للانضمام للحزب الحاكم.

لكل ذلك فإن أحزاب المعارضة ما فتئت تطالب بالفصل بين الحزب الوطنى وأجهزة ومؤسسات الدولة، وبتخلى رئيس الدولة عن رئاسة الحزب الحاكم وأن يظل رئيسًا فوق الأحزاب، مؤكدًا أنه رئيس لكل المصريين، إلا أن هذا المطلب عادة ما يقابل بالرفض على أساس ضرورة المحافظة على استقرار البلاد وضمان مصالحها العليا؟!

عموما إذا كان نجاح التطور الديمقراطى يرتبط بوجود أحزاب سياسية فعالة تمثل كافة القوى والجماعات السياسية فى المجتمع بما يساعد على خلق وتدعيم شبكة واسعة من المؤسسات التطوعية المستقلة عن الدولة، فإن التجربة المصرية الثانية تظهر بجلاء أنها لم تحقق هذا المتطلب الديمقراطى ، فثمة حظر قاطع على الأحزاب الإسلامية عانت منه مصر فى الفترة من عام 1978 حتى ثورة 25 يناير 2011، كما وجدت قيود تنظيمية بالغة الشدة والقسوة على حرية تكوين الأحزاب السياسية.

إن تأسيس أى حزب سياسى جديد فى مصر خلال تلك الفترة كان يتطلب من الناحية الإجرائية التقدم بطلب للحصول على ترخيص رسمى إلى لجنة شئون الأحزاب، وهى تكاد تكون لجنة حكومية بحكم تشكيلها.

وقد اتضح تعسف هذه اللجنة فى أنها لم توافق منذ إنشائها إلاعلى حزبين اثنين فقط، ونظرًا لأنه يجوز الطعن قضائيًا فى قرار لجنة شئون الأحزاب فقد حصلت معظم الأحزاب المرفوضة على أحكام قضائية لصالحها.

وليس بخافٍ أن القيادة السياسية حرصت منذ البداية على وضع قيود تنظيمية وإدارية على عملية تأسيس الأحزاب السياسية فى مصر، حيث نص القانون على مجموعة من القيود، لعل من أبرزها:

- حظر إقامة أحزاب على أساس الطبقة والطائفة والانتماء الجغرافى ، أو على أساس التفرقة؛ بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس.
- ضرورة تميز أى حزب عن الأحزاب القائمة من حيث البرنامج والأهداف.
- عدم ارتباط الحزب بأى جهة سياسية أجنبية .

وعامة فإنه رغم مطالبة عديد من القوى والتنظيمات السياسية المصرية بالمزيد من الحريات العامة والتوسع فى الممارسات الديمقراطية من خلال السماح للقوى المحرومة بإنشاء أحزاب خاصة بها مثل التيار الإسلامى المعتدل ، وتعديل الدستور بما يعزز الممارسة الديمقراطية .. فإن السلطة السياسية رفضت كافة هذه المطالب، بل وأصدرت المزيد من القوانين المقيدة لعمل الأحزاب السياسية، كان آخرها القيود الخاصة بعمل التنظيمات الحزبية تحت التأسيس والاتصال بالقوى والمنظمات فى الخارج.

وهكذا رأينا سلفًا كيف أن طبيعة العلاقة الفرعونية السياسية قد فرضت محددات وقيودًا على عمليات وآليات التحول الديمقراطى؛ بحيث أضحت التجربة المصرية تندرج فى إطار التحول المقيد، والذى يرتبط أساسا بجملة من السياسات الفوقية التى تجعل من العملية الديمقراطية بأسرها مجرد منحة من الحاكم يمكن التراجع عنها فى أى وقت.

أما النخبة الحاكمة، فقد تجسدت توجهاتها المتعارضة مع الديمقراطية فى عديد من الصور والمناسبات، وظهر ذلك فى اتخاذ موقف سلبى من المعارضة ، وإدانة الرأى الآخر وعدم التسامح إزاءه، والميل للاستئثار بعملية صنع القرار كلية وبعوائد العملية السياسية ومخالفة روح الدستور والقانون وتطويع الإرادة التشريعية لخدمة القيادة السياسية ولضرب المعارضين وعدم الولاء للأساليب والإجراءات الديمقراطية« قضية نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة »وقد أصدرت النخبة القوانين المقيدة

للحريات، والمناهضة للديمقراطية كما أمنت على القرارات بقوانين الصادرة خارج البناء التشريعى، ولجأت القيادة إلى قمع المعارضة وتعطيل الديمقراطية.

وتعرضت الأحزاب إلى انتهاك مستمر من جانب النخبة الحاكمة ولم تتحرك الغالبية العظمى من القاعدة المحكومة للدفاع عنها.. بل إن التحركات الجماهيرية من هذه القواعد اتخذت دائما سبيلها خارج المؤسسات الشرعية، وتفسر إشكالية الشرعية التى تواجه المؤسسات الديمقراطية والحديثة بوجه عام بالطور الانتقالى الذى تمر به مصر كدولة نامية تتعرض لعملية تحديث أدت إلى تآكل شرعية المؤسسات التقليدية التى كانت تحقق الاستقرار فى علاقة الفرد بالسلطة مثل الطائفة الحرفية أو العصبية القبلية، فى الوقت الذى لم تستطع فيه المؤسسات الديمقراطية مثل الأحزاب لحداثتها أن تضرب بجذورها فى الوعى الجماعى المصرى وتستقطب ولاء المصريين لها.

وقد عبرت هذه الإشكالية عن نفسها بوضوح فى التاريخ المصرى المعاصر وتراوحت مظاهر الأزمة ما بين تعطيل هذه المؤسسات كلية أو الإطاحة بها من جانب بعض النخبات الحاكمة « كما حدث من جانب العسكريين فى ثورة يوليو » أو تعثر أداء هذه المؤسسات نتيجة لانتهاكات النخب الحاكمة وإحجام المواطنين عن الدفاع عنها كما حدث فى ظل التعددية ١٩٢٣-١٩٥٢ و ١٩٥٢ - ١٩٨١ و ١٩٨١-٢٠١١.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الوسيطة التى تشغل أهمية خاصة فى العملية الديمقراطية فإن البعض يضيف للأسباب السابقة لضعفها أسبابا جديدة تنبع من خصوصية التاريخ المصرى؛ حيث يرى هؤلاء أن تلك المؤسسات التى تتولى بالأساس وظيفتى التعبير عن المصالح وتجميع المصالح، هى مؤسسات فاقدة الفعالية فى الحالة المصرية.

ويتفق عديد من الكتابات والدراسات الخاصة بمصر على أن الطابع الأساسى الذى يميز علاقات السلطة فى مختلف المؤسسات الاجتماعية هو الطابع السلطوى التحكمى وأن هذا النمط يغلف علاقات السلطة بشكل كبير فى الأسرة؛ وخاصة فى الريف وفى المدرسة .

ورغم ندرة الدراسات حول قضية الديمقراطية فى التفاعلات الداخلية داخل الأحزاب المصرية إلا أن المتابعة الأولية للتفاعل داخل هذه الأحزاب؛ وبخاصة حزب الأغلبية الذى هيمن على حركة النظام ومؤسساته تشير إلى عدة خصائص منها ضعف التماسك الداخلى للحزب، وانتشار ظاهرة التحزب والشللية، وخضوع الأحزاب فى الغالب لهيمنة زعامة شخصية أو مجموعة صغيرة «أيديولوجية أو مصلحية» ثم افتقاد هذه الأحزاب وبخاصة حزب الأغلبية إلى الديمقراطية داخله ويتمثل ذلك بشكل خاص فى اتباع أسلوب التعيين فى المراكز القيادية بدلاً من الانتخاب.

أما الجهاز البيروقراطى الذى يمثل أقوى مؤسسات النظام وأكثرها تغلغلاً وتأثيرًا فى حياة المواطن المصرى العادى فإن السلطة فيه تقوم على المركزية الشديدة والتسلط .. سواء فى أسلوب إدارتها داخليًّا أو فى علاقتها مع المواطن ، وتفتقر هذه الأجهزة إلى مفهوم الخدمة المدنية، وتنظر للخدمة كمنحة للمواطن؛ كما تتسم ممارستها بالفساد الذى يتراوح ما بين المجاملات الشخصية ومجانبة مفهوم الحياد، والإتجار فى الوظيفة العامة.

وتبرز خطورة هذه الخصائص البيروقراطية على الديمقراطية فى تخليق كوادر وقيادات سياسية، تعتنق منهج التسلط والقمع.

ويتبنى هذا البحث تفسير مؤداه أن العجز الذى أظهره النظام فى هذه المرحلة مرده تلك الصيغة الاحتكارية التى انطلقت منها مرحلة الأداء منذ عام 1976 حتى 2011 والتى تقوم على استقطاب وتركيز الجانب الأكبر من الإمكانيات والموارد السياسية والاقتصادية فى قمة النظام مما أورث سائر أجزاء النظام فقرًا من الموارد يعجز معه عن مواجهة المطالب الواقعة عليه، حيث احتكرت القيادة السياسية والحزب الحاكم القوة السياسية داخل النظام واحتكرت القواعد الاجتماعية للنخبة الحاكمة الجانب الأعظم من القوة الاقتصادية.

وقد قدم روبرت داهل نظرية تربط بين الديمقراطية من جانب ودرجة التعددية فى النظام الاجتماعى من جانب آخر، ويرى داهل أن الديمقراطية تتناقض مع تركيز القوة بمعناها الواسع فى يد فرد أو جماعة أو الدولة ذاتها، وحجته فى ذلك أن احتكار القوة يقضى على حق الفرد فى تقرير مصيره وحريته التى تمثل الركيزة المعنوية الأولى للنظام الديمقراطى وانطلاقا من نظرية داهل فقد عرف النظام السياسى المصرى منذ عام 1976 حتى انهياره فى 2011 بناء احتكاريا لتوزيع القوة ذا ثلاثة أبعاد:

**الأول** : تركز مقاليد القوة السياسية فى يد مؤسسة الرئاسة، ويليها الحزب الحاكم الذى يمثل مصالح النخبة الحاكمة.

**الثانى** : تركز القوة الاقتصادية فى يد نخبة محدودة فرضت صيغتها التوزيعية رسميًّا، من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى والخصخصة.

**الثالث** : هو اندماج مراكز القوة السياسية والاقتصادية فى إطار نخبة أو جماعة واحدة هى النخبة الحاكمة وقواعدها الاجتماعية أو« النخبة الاجتماعية المهيمنة»، وقد صكت النخبة الحاكمة هذا التوزيع الاحتكارى رسميًّا فى صيغة الانفتاح الاقتصادى والخصخصة وفى صيغة التعددية الحزبية المقيدة اللتين حكمتا النظام فى مرحلة الأداء ومثلتا قيدًا كبيرًا على حركته، ولعل هذا ما يفسر التفاوت فى سلوك النظام وقدراته فى المرحلتين الأولى والثانية؛ حيث اتخذ فى المرحلة الأولى طابعًا استجابيًّا وحركيًّا، يمكن إرجاعه إلى أن النظام كان يتطور فى اتجاه الصيغ التى تبتغيها القيادة والنخبة الحاكمة لإعادة ترتيب علاقاتها الدولية والمحلية، الاقتصادية والسياسية طبقا لمصالحها .

وفى المرحلة الثانية بمجرد أن نجحت النخبة فى تحقيق ذلك بإقرار الانفتاح الاقتصادى والتحول الاستراتيجى نحو الغرب والتعددية السياسية المقيدة، فقد النظام قوة الدفع نحو التغيير وتجمد فى تلك القوالب التى تجسد مصالح النخبة الحاكمة، وانتهت حركيته كما تحولت النخبة الحاكمة فى قوة دفع نحو التغيير إلى قوة محافظة تقاوم أى تعديل فى صيغ الوضع القائم التى استقرت لصالحها .وعلى ذلك فقد مثلت أية مطالب بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية بصورة أكثر عدالة وكذلك أية مطالب من جانب القوى السياسية الأخرى بالمشاركة تحديًّا لمصالح النخبة الحاكمة بشكل مباشر ومساسا بجوهر نظامها.والخلاصة أن التحول فى

الشكل من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية المقيدة لم يصاحبه بالفعل تحول ملموس فى جوهر النظام الذى بقى على طبيعته السلطوية، فلم يطرأ أى تغيير على الخصائص الثلاثة لتوزيع القوة داخل النظام التى سبقت الإشارة إليها — باستثناء تعديلات شكلية طفيفة فى شكل التنظيم السياسى من تنظيم واحد إلى تنظيمات متعددة، بل يمكن الزعم بأن التحول إلى التعددية قد أثمر فى بعض جوانبه تكرسا للخصائص السلطوية للنظام حيث ترتب عليه من الناحية الفعلية انفراد نخبة الرئيس السادات ومن بعده نخبة مبارك بالسلطة واستبعاد الأجنحة والتيارات الأخرى المناهضة لصالح هذه النخبة بعد أن كانت جزءا من بناء السلطة.

## ٢ - ضغوط الداخل والخارج

لقد تلاقت الضغوط التى مورست من داخل النظام السياسى المصرى وتحديدا من مختلف فئات الشعب المصرى وفى مقدمتها المعارضة بأطيافها المختلفة مع الضغوط التى مورست من البيئة الخارجية للنظام السياسى المصرى وكانت نتيجة ذلك سقوط نظام الفرعونية السياسية الذى جثم على قلب مصر وجسدها لعقود طويلة.

شهدت الحياة السياسية المصرية المعاصرة عديدًا من المتغيرات الجديدة، لعل أبرزها : الاحتقان الجماهيرى الشديد؛ بسبب الانسداد السياسى، والسياسات البوليسية التى يتبعها النظام مع معارضيه، والتى تمثلت فى تحويل بعض عناصر المجتمع للمحاكم الاستثنائية، وتحويل أقسام الشرطة لسلخانات بشرية يتم فيها تعذيب المواطنين، بالإضافة إلى عمليات التزوير الفجة فى الانتخابات التشريعية الأخيرة، والحديث المتواتر عن محاولات النظام لتوريث السلطة فى مصر..وهناك عدة أسباب أو عوامل تدفع إلى إصلاح الأحزاب المصرية، من أهمها: تدهور شعبية هذه الأحزاب فى الشارع المصرى والذى أكدته انتخابات مجلس الشعب خلال أعوام 2000، 2005، 2010؛ حيث بدأت قيادات هذه الأحزاب فى التفكير جديا فى كيفية مواجهة الانتكاسة التى حدثت لهذه الأحزاب فى الشارع السياسى المصرى وظهرت عدة أفكار ولكنها لم تتبلور بشكل جدى.

ومنذ انتخابات مجلس الشعب عام 1995 بدأت ظاهرة عدم تماسك وتكاتف المستويات التنظيمية المختلفة للأحزاب المصرية فى البروز بشدة بل وتصارعها وتضاربها أحيانًا، إضافة إلى افتقاد كل منها لرؤية سياسية وبرنامج سياسى جماهيرى يخاطب به الشارع السياسى وهو ما عكس نفسه بوضوح فى انتخابات مجلس الشعب عام 1995 ثم عام 2000 و2005 و2010. ومنذ عام 2000 بدأ الرئيس مبارك التفكير جديًّا فى توريث الحكم لنجله جمال من خلال تصعيده تدريجيًّا فى الحزب الوطنى وفى الحياة السياسية المصرية ليتصدر المشهد السياسى المصرى، ومنذ عام 2005 بدأ الرئيس مبارك يطلق يد نجله جمال فى إدارة شئون الدولة المصرية وليس الحزب الوطنى فقط، وبدأت قيادات الحزب وأجهزة الإعلام فى الدولة المصرية الترويج لجمال مبارك وتصويره فى صورة المنقذ، والملهم، ورجل المستقبل، وهكذا فإن الإتيان بجمال مبارك؛ لكى يمارس دورًا حيويًّا فى الحزب الوطنى والحياة السياسية عن طريق ربط ما حدث من تطوير وتغيير بالحزب الوطنى بشخص جمال مبارك ولم يترك السادة صفوت الشريف وكمال الشاذلى وأحمد عز مناسبة

إلا ويشيدون بالسيد جمال مبارك وما أنجزه، ولقد أطلق عليه أحمد عز وصف« مفجر ثورة التغيير والإصلاح بالحزب الوطنى» كما صعدت وسائل الإعلام المصرية المقربة من الحزب من حملة الإشادة، قائلة بأنه يحمل رياح التغيير ولقد أدت سياسات« جمال مبارك - أحمد عز »فى نهاية المطاف كما فى انتخابات 2010 إلى تكلس الحياة السياسية بما ساهم فى الإسراع بانهيار نظام الفرعونية السياسية للرئيس مبارك بثورة ٢٥ يناير .

ورغم أن الضغوط الخارجية مثلت دورًا مهمًّا فى دفع الحزب الوطنى لتبنى نهج الإصلاح السياسى على مستوى الحزب وعلى مستوى مصر ككل« النظام السياسى »فإنه كان هناك دائما رفض من قيادات الحزب بدءا من الرئيس مبارك ومرورا بأعضاء الأمانة العامة وآخرين لهذه الضغوط وهو ما أكده رئيس الحزب من أن محاولة فرض نمط ديمقراطى على منطقة الشرق الأوسط أمر لا يتفق أساسا مع الديمقراطية واحترام حق الشعوب وحريتها فى اختيار الأنماط التى تناسبها وتتفق مع طبيعتها واصفا هذه المحاولات بأن لها آثار عكسية، مع إيماننا باستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى والسياسى النابعة من إرادتنا، ومما لاشك فيه أن هذه الضغوط الخارجية قد ساهمت فى زيادة حدة الضغوط الداخلية.

كما أن هذه الضغوط ذاتها قد بلورت نفسها فى توجه آخر أثناء ثورة 25 يناير؛ حيث إنها ساهمت فى الضغط على الرئيس مبارك؛ لإجباره على التنحى وكان الموقف الأمريكى والأوروبى واضحًا بضرورة التخلى فورا عن السلطة والاستجابة لثورة ميدان التحرير والشعب المصرى.

من ناحية أخرى بروز الدور الفاعل للشباب كقوة معارضة دافعة للاصلاح الديموقراطى وهذا الدور له أهميته؛ لأن النسبة الكبيرة من السكان فى مصر من الشباب الذين يحملون آمالهم وأفكارهم ورؤاهم الجديدة بشأن المستقبل؛ الأمر الذى يتطلب إيجاد القنوات السياسية الشرعية لهؤلاء الشباب لممارسة نشاطهم السياسى من خلالها، كذلك أدى التحول إلى نظام اقتصاد السوق إلى بروز أهمية الدور الاقتصادى لرجال الأعمال فى مجال النشاط الاقتصادى، هذا الدور الذى لابد وأن يقابله دور سياسى يتيح لهم التعبير عن مصالحهم المشروعة والدفاع عنها عبر الآليات السياسية، كما أن طبيعة النشاط الاقتصادى الخاص تتطلب توافر مستوى معين من الأداء التشريعى والحكومى والاستقرار السياسى، وهى أمور ترتبط فى النظم الديمقراطية بمدى كفاءة الأداء الحزبى باعتبار أن الأحزاب هى القناة الشرعية للممارسة السياسية.

لكن لم تتوافر هذه القنوات أمام هذه القوى الأجتماعية الفاعلة سياسيا بما ساهم فى حدوث حالة الانفجار الكبير بثورة ٢٥ يناير .

ولا خلاف على أن الإصلاح الحزبى فى مصر أصبح من الأمور الملحة والضرورية - ذلك أن الأحزاب المصرية منذ عودتها لم يطرأ عليها تغيير ملحوظ فى الشكل والمضمون والأسلوب، فرؤساء معظم الأحزاب الرئيسية منذ إنشائها لم يتغيروا ويسيطرون على الأحزاب بالمفاهيم والأساليب والبرامج التقليدية ذاتها رغم المتغيرات الداخلية والتحديات الدولية، وهذا الجمود وسيطرة الأقلية - جعل الأحزاب واهية وضعيفة ولا مصداقية لها أمام

الشعب - وباستقراء أوضاع الأحزاب السياسية فى الدول المتقدمة نجد أن هناك انتخابات دورية وأن المناصب القيادية تتم بصورة ديمقراطية ويخضعون لمعايير فى الاختيار ويتولى القيادة فيها ساسة مدربون وعناصر ذات رؤى وكفاءة وأفكار جيدة.

والواقع أن الأحزاب السياسية فى مصر تمر فى الآونة الأخيرة بأزمة سياسية نتيجة الصراع الداخلى وعقبة الإيديولوجيا والتمسك بالمبادئ القديمة التى تخلى عنها معظم الأحزاب فى العالم.. كذلك فإن هناك فسادًا سياسيًّا وماليًّا داخل الأحزاب، ولقد تغيرت مصر تغييرا جذريا فى كل مجالات الحياة تجاوبًا مع التحولات التى تجرى من حولنا ولمواكبة الواقع الاقتصادى والسياسى الجديد؛ الأمر الذى يعنى أن الوقت قد حان لتعيد الأحزاب النظر فى مبادئها الأساسية لتحديد رؤية جديدة للمستقبل.

كما أن النظم السياسة المعاصرة تواجه متغيرات جديدة نابعة من البيئة الإقليمية والدولية، فالعولمة على سبيل المثال تطرح على النظم السياسية قضايا ومشكلات جديدة، والمتغيرات الإقليمية المتعلقة بإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية فى مناطق العالم أجمع وبناء أطر جديدة لها تفرض تحديات غير مسبوقة؛ الأمر الذى يتطلب توافر المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية المتطورة والقادرة على التعامل مع هذه المستجدات، وتعد الأحزاب السياسية إحدى المؤسسات غير الرسمية التى لها دور مهم فى هذا المجال، والتى تستطيع إذا ما أعدت بناء نفسها وتطوير برامجها وأفكارها وتحسين مستوى أدائها أن تقوم بدورها المطلوب فى التخفيف من حدة الضغوط الجديدة الآتية للنظام السياسى، سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية من خلال المبادرة بصياغة الحلول والبدائل للمشكلات، ووضع تصورات لأسلوب التعامل مع المستجدات والإسهام فى تجديد النخبة السياسية فى المجتمع، من خلال اكتشاف ذوى المواهب والقدرات السياسية القادرين على التعامل مع كل ما هو جديد.. لكن الأحزاب المصرية فى التجربة الثانية للتعددية بما فيها الحزب الوطنى عجزت عن التجاوب مع هذه المتغيرات وهو ما أدى الى تكلس وانسداد فى الحالة السياسية أمام القوى الاجتماعية السياسية الجديدة وهو ما شجعها على الانتفاض والثورة فى مواجهة هذا الوضع لتحقيق الاختراق المطلوب.

ومن ثم فالمتغيرات الجديدة التى تشهدها الحياة السياسية المصرية المعاصرة تتطلب ضرورة تطوير العمل الحزبى، من حيث البناء والفكر والأداء.. من حيث البناء، بمعنى أن تقوم تعددية حزبية حقيقية تتيح الفرصة لاستيعاب القوى السياسية الجديدة فى المجتمع، بحيث يكون هناك تطابق بين الخريطة الحزبية وخريطة القوى السياسية فى المجتمع، هذا بالإضافة إلى إعادة بناء الإطار المؤسسى للأحزاب بحيث تكون قادرة على العمل الفعال .ومن حيث الفكر؛ بمعنى أن تسود روح التسامح والاعتراف بالآخر والحق فى الاختلاف والتخلى عن الأنماط الفكرية المغلقة والقبول بالانفتاح الفكرى، ومن حيث الأداء بمعنى خلق آليات جديدة لاجتذاب المواطنين للدخول والمشاركة فى النشاط الحزبى.

إن هذه التغييرات المطلوبة إذا ما تحققت، سوف تؤدى إلى بناء نظام حزبى جديد ملائم لطبيعة الحياة

السياسية المعاصرة فى مصر ومعبر عن القوى السياسية الجديدة فى المجتمع، وقادر على إعطاء الحيوية المطلوبة للحياة السياسية وتجديد النخبة السياسية بدماء جديدة، لها أفكار ورؤى وأساليب جديدة، تتوافق ومتطلبات العصر؛ خاصة فى ظل ازدياد الاقتناع بأهمية التحول إلى النظام الديمقراطى لدى النخبة السياسية، ولدى قطاعات كثيرة من المواطنين.

obeikandl.com